مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 25/ العدد: 03/ السنة: 2026 ص ص:63-89

اقتصاديات الصحافة الإلكترونية في الجزائر:
قراءة نقدية في جدلية الاستقلالية التحريرية وإكراهات التمويل الرقمي

Economics of Digital Press in Algeria: A Critical Perspective on Editorial Autonomy amidst Digital Financing Imperatives

مهداوي لخضر[1]*، بودربالة عبد القادر[2]

مخبر جودة البرامج في التربية الخاصة والتعليم المكيف

[1] جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)، mahdaoui@univ-ouargla.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)، bouderbala.abdelkader@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/29 **تاريخ القبول:** 2026/09/29 **تاريخ النشر:** 2026/09/30

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية التمويل في الصحافة الإلكترونية الجزائرية وأثرها على الاستقلالية التحريرية في ظل تنامي سطوة المعلن الرقمي وتحول المادة الإعلامية إلى سلعة خاضعة لمنطق السوق. تهدف الدراسة إلى كشف طبيعة العلاقة الجدلية بين الحاجة إلى الاستمرارية الاقتصادية وبين الالتزام بالمعايير المهنية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المؤسسات الإعلامية الرقمية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن غياب نموذج اقتصادي مستقل ومستدام، إلى جانب الفراغ القانوني المنظم للإشهار الإلكتروني، جعل من المعلن الرقمي رقيبا ناعما يتدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة في توجيه الخط التحريري، مما أدى إلى تراجع الهامش النقدي وبروز ظاهرة الرقابة الذاتية لدى الصحفيين لتجنب الصدام مع المصالح المالية للممولين.

كلمات مفتاحية: الصحافة الإلكترونية الجزائرية، التمويل الرقمي، الاستقلالية التحريرية، سطوة المعلن، النموذج الاقتصادي للإعلام.

Abstract:

This study examines the issue of funding in Algerian electronic journalism and its impact on editorial independence, amid the growing dominance of digital advertisers and the transformation of media content

*المؤلف المرسل

into a commodity subject to market logic. The study aims to uncover the nature of the dialectical relationship between the need for economic sustainability and adherence to professional standards, employing a descriptive-analytical approach to diagnose the reality of digital media institutions in Algeria. The study concludes that the absence of an independent and sustainable economic model, coupled with the legal vacuum regulating electronic advertising, has turned the digital advertiser into a "soft censor" who intervenes directly and indirectly in steering the editorial line. This has led to a decline in the critical margin and the emergence of self-censorship among journalists to avoid conflict with the financial interests of funders.
Keywords: Algerian Electronic Journalism; Digital Funding; Editorial Independence; Advertiser Dominance; Media Business Model.

مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة أفرزت الثورة الاتصالية المعاصرة واقعا إعلاميا جديدا في الجزائر، انتقلت بموجبه الممارسة الصحفية من حيز الورق إلى رحابة الرقمية، غير أن هذا الانتقال لم يكن تقنيا فحسب، بل رافقه تحول جذري في النماذج الاقتصادية المسيرة للمؤسسات الإعلامية. وفي ظل غياب تقنين واضح لسوق الإشهار الإلكتروني وهشاشة الدعم العمومي، وجدت الصحافة الإلكترونية الجزائرية نفسها أمام حتمية تجارية تجعل من المعلن الرقمي الفاعل الأكثر تأثيرا في رسم السياسات التحريرية.

تتجلى المعضلة في كون الاستقلالية ليست مجرد شعار مهني، بل هي نتاج توازن دقيق بين الموارد المالية والخط التحريري. ومع ذلك، فإن هيمنة المنطق السلعي وتعاظم سطوة المعلن أدى إلى ظهور نوع من الرقابة الناعمة، حيث تصبح المادة الصحفية رهينة لمتطلبات النقر وتجنب الصدام مع مصالح الممولين. إن هذا المشهد يضعنا أمام مفارقة وجودية حول قدرة الصحافة الإلكترونية في الجزائر في المحافظة على وظيفتها كسلطة قائمة وخدمة عمومية في ظل ارتهانها لتمويل رقمي يتسم بالمركزية والسطوة، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد وفهم طبيعة العلاقة التفاعلية بين مصادر التمويل الرقمي وبين درجة الاستقلالية التحريرية في الصحف الإلكترونية الجزائرية، وذلك في ظل غياب بدائل تمويلية مستدامة، مما يطرح التساؤل الجوهري التالي:

كيف يعيد منطق التمويل الرقمي صياغة مفهوم الاستقلالية التحريرية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية ويتيح سطوة المعلن كأداة للرقابة الناعمة؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي المقاربات النظرية التي تفسر ارتهان المحتوى الإعلامي بالمصادر التمويلية في البيئة الرقمية؟
2. كيف تساهم الهشاشة القانونية لسوق الإشهار الإلكتروني في الجزائر في تعزيز سلطة المعلن على حساب الهوية المهنية للمؤسسة الإعلامية؟
3. إلى أي مدى يؤدي السعي وراء اقتصاد الانتباه إلى تآكل القيم الأخلاقية والمعايير الصحفية في المواقع الجزائرية؟
4. ما هي النماذج الاقتصادية البديلة التي تقترحها الدراسات المعاصرة لضمان تحرر الصحافة الإلكترونية الجزائرية من ديكتاتورية السوق؟

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تتناول النموذج الاقتصادي الرقمي وهو حقل لا يزال يفتقر إلى التأصيل النظري مقارنة بالصحافة الورقية. كما تساهم هذه الدراسة في تقديم إطار مفاهيمي يربط بين المتغيرات الاقتصادية (مصادر الدخل الرقمي) والمتغيرات المهنية (الاستقلالية التحريرية)، مما يفتح آفاقا لفهم سوسيولوجيا التمويل في البيئات الإعلامية الناشئة. كما تنبثق أهمية الدراسة أيضا من قدرة الدراسة على تشخيص مواطن الخلل الهيكلي في تسيير الصحف الإلكترونية الجزائرية من خلال تقديم مؤشرات واقعية حول مدى تأثير المعلن الرقمي على جودة المحتوى، كما تضع بين يدي صناع القرار والمشرعين معطيات ميدانية تساعد في صياغة قوانين تنظم الإشهار الإلكتروني، بما يضمن حماية المؤسسة الإعلامية من التبعية المالية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة، وهي:

1. حصر وتحليل مصادر التمويل الأساسية التي تعتمد عليها الصحف الإلكترونية الجزائرية في ظل غياب سوق إشهاري رقمي منظم.

2. الكشف عن الطرق (المباشرة وغير المباشرة) التي يتدخل من خلالها المعلنون في توجيه أو حجب محتوى صحفي معين، وفهم طبيعة الرقابة الناعمة.
3. تحديد مدى قدرة الصحفيين ورؤساء التحرير على اتخاذ قرارات مهنية مستقلة عندما تتعارض هذه القرارات مع المصالح المالية للممولين.
4. اقتراح نماذج اقتصادية بديلة (مثل التمويل التساهمي، الاشتراكات، أو الصناديق السيادية المستقلة) التي قد تساهم في فك الارتباط بين المحتوى الإعلامي وسطوة المعلن.
5. معرفة مدى تأثير السعي وراء الربحية الرقمية وتبني منطق النقرات على المعايير الأخلاقية والجودة الصحفية للمادة المقدمة للجمهور الجزائري.

المنهج:

تعتمد الدراسة على المنهج النقدي المستمد من أدبيات الاقتصاد السياسي للإعلام لأنه يسمح بتحليل كيفية تأثير بنية الملكية ومصادر التمويل على المحتوى الثقافي والإعلامي، وكيف تتحول المعلومة إلى سلعة في الفضاء الرقمي الجزائري.

أدوات الدراسة النظرية: في المقالات النظرية، تستبدل الأدوات الميدانية بآليات التحليل الاستنباطي، وهي:

1. المسح المكتبي والتحليل الوثائقي: من خلال فحص النصوص القانونية المنظمة للصحافة الإلكترونية والإشهار في الجزائر (مثل قانون الإعلام 23-14)، وتحليل دراسات سوق الإشهار الرقمي.
2. المقاربة المقارنة: إسقاط النماذج الاقتصادية العالمية للصحافة الرقمية على الواقع الجزائري، لرصد فجوات الاستدامة المالية.
3. التحليل المفاهيمي: تفكيك مصطلحات الاستقلالية، التمويل، والسطوة في السياق الرقمي، وإعادة تعريفها بما يتوافق مع خصوصية البيئة الجزائرية.

1/ المقاربات الإبستمولوجية والنظرية لاقتصاديات الصحافة الرقمية:

يستهدف هذا المبحث تفكيك الخلفيات الفلسفية التي تحكم إنتاج الخبر في العصر الرقمي، من خلال رصد التحول الإبستمولوجي للمعلومة من قيمة معرفية تنويرية إلى سلعة اقتصادية خاضعة لمنطق التبادل. كما يسلط الضوء على المقاربات النقدية التي تفسر كيفية إعادة صياغة الحقل الصحفي الجزائري وفقا لموازين القوى المالية والتقنية التي تفرضها رأسمالية المنصات.

أ. براديغم الاقتصاد السياسي للإعلام:

يعد توظيف براديغم الاقتصاد السياسي للإعلام مدخلا إبستمولوجيا حاسما لفهم التحولات البنيوية التي طرأت على الصحافة الإلكترونية في الجزائر؛ حيث يسمح هذا الإطار بتجاوز التفسيرات التقنية السطحية نحو الغوص في موازين القوى المالية التي تصيغ المحتوى.

- **الاستلاب القيمي: من تنوير المجتمع إلى استرضاء المعلن**

تنطلق طروحاتGarnham Nicholas **(Garnham, 1990, p. 44)** من فكرة مركزية مفادها أن وسائل الإعلام في ظل الرأسمالية تعاني من توتر دائم بين وظيفتها كأداة للمجال العام ووظيفتها كبنية اقتصادية. وبالإسقاط على الفضاء الرقمي الجزائري، نجد أن الخبر قد شهد انزياحا أنطولوجيا؛ فبعدما كان يتأسس على قيمة استعمالية هدفها تنوير المواطن والمشاركة في الضبط الاجتماعي، أضحى اليوم مجرد وعاء لقيمة تبادلية.

في هذا السياق، لم يعد الخبر ينتج لذاته أو لمنفعته العامة، بل لقدرته على جلب المعلن، سواء كان عموميا أو خاصا. إن هذا التحول يعني أن المعيار الإبستمولوجي للحقيقة في المواقع الجزائرية بات مرتهنابمدى مواءمة الخبر لمتطلبات السوق الرقمية، وهو ما يؤدي إلى إقصاء القضايا الجادة التي لا تحقق رواجا إشهاريا، وتعويضها بمحتوى استهلاكي يحقق شروط التبادل المالي.

- **تنميط المحتوى وآليات التشييء الرقمي:**

يضيف Mosco Vincent **(Mosco, 2009, pp. 127-130)** في تنظيره لتسييل المعلومات أن العملية الإعلامية في البيئة الرقمية تمر بمرحلة التشييء، حيث يتم تحويل كل من المحتوى والجمهور إلى سلع. في الجزائر، تظهر هذه الجدلية من خلال تكييف الخطاب الصحفي مع رغبات المعلن لضمان تدفق الإشهار الإلكتروني.

هذا الارتهان يخلق نوعا من الرقابة الاقتصادية الناعمة؛ فالمؤسسة الإعلامية الجزائرية الناشئة، وبسبب هشاشة نموذجها الربحي، تضطر مسبقا إلى ممارسة رقابة ذاتية لتجنب الصدام مع المصالح المالية الكبرى للمعلنين. وبذلك، يتحول الصحفي من فاعل تنويري إلى تقني محتوى يعمل على هندسة أخبار تتوافق مع خوارزميات المنصات واشتراطات الشركات المانحة للإشهار **(Machesney, 2013)**، مما يفرغ الاستقلالية التحريرية من جوهرها ويجعلها مجرد شعار يغطي تبعية اقتصادية عميقة.

- **ارتهان الحقل بسلطة رأس المال الرقمي:**

إن توظيف برادايغم الاقتصاد السياسي يكشف أن الفضاء الرقمي الجزائري، رغم تعدديته الظاهرية، يظل محكوم ابمركزية التمويل،يرى Garnham أن الحرية التحريرية بدون قاعدة مادية مستقلة هي حرية صورية**(Jonathan, 2014)** . وبناء عليه، فإن سطوة المعلن في الجزائر ليست مجرد تدخل في نص الخبر، بل هي تدخل في بنية الإنتاج الإعلامي ككل (**بلحاجي، 2021، صفحة 82**) ؛ حيث يتم توجيه الاستثمارات نحو المواقع التي تتبنى منطق الترفيه أو المهادنة السياسية–الاقتصادية، بينما تهمش المواقع التي تحاول الحفاظ على القيمة الاستعمالية للخبر، مما يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الاستقلالية ليتطابق مع حرية الحركة داخل حدود السوق فقط.

ب. نظرية سوق الانتباه:

تعد نظرية سوق الانتباه مدخلا إبستمولوجيا كاشفا لطبيعة التحولات البنيوية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية؛ حيث لم يعد الصراع بين المؤسسات الإعلامية يدور حول امتلاك الحقيقة أو نشر المعرفة، بل انزاح نحو امتلاك القدرات الاستخراجية لانتباه المستخدمين وتسييلها اقتصاديا.

- **أنطولوجيا الانتباه: تحول الوقت من فضاء للوعي إلى سلعة نادرة**

في البيئة الرقمية الجزائرية المتسمة بالوفرة المعلوماتية، لم تعد المعلومة بذاتها هي المورد النادر، بل أصبح انتباه المستخدم هو العملة الأكثر شحا وقيمة. إبستمولوجيا، يمثل هذا التحول انتقالا من إعلام الندرة حيث كانت الصحيفة تمتلك سلطة انتقاء الخبر إلى إعلام الانتباه حيث تلهث الصحيفة خلف لحظة تركيز المستخدم، إن وقت المستخدم في هذا السوق لا يعامل كفضاء حر للتلقي، بل كمادة خام يتم استخراجها وتحويلها إلى قيم رقمية (نقرات، مشاهدات، تفاعلات). هذا التشييء للوقت الإنساني يعيد صياغة الخبر الصحفي؛ فبدلا من أن يكون أداة لبناء الوعي السياسي أو الاجتماعي، يصبح فخا للانتباه مصمما هندسيا لتعظيم العائد المادي، مما يؤدي إلى تآكل القيمة المعرفية للصحافة لصالح قيمتها التبادلية في بورصة الاشهار.

- **السلطة الاستلابية للمعلن: الرقابة الاقتصادية عبر وسيط الانتباه**

تتجلى السلطة الاستلابية للمعلن في الصحافة الإلكترونية الجزائرية من خلال فرض نمط إنتاج محدد يتوافق مع أهداف العلامة التجارية، فالمعلن لا يشتري مساحة اشهارية فحسب، بل يشتري انتباه الجمهور المستهدف. هذا الارتهان يولد ضغوطا غير مباشرة على القرار التحريري؛ حيث تضطر غرف التحرير إلى تجنب المحتوى الجاد أو النقدي الذي قد يزعج المستخدم أو يخرجه من حالة الاستهلاك، مفضلة محتوى ترفيهيا أو سطحيا يضمن استمرار تدفق الانتباه ومن ثم تدفق أموال الإشهار. إنها سلطة ناعمة تمارس استلابا مزدوجا: استلاب للصحفي الذي يفقد سيادته التحريرية لصالح أجندة المعلن، واستلاب للمستخدم الذي يتم توجيه وعيه نحو موضوعات هامشية تحقق أعلى معدلات النقر، مما يفرغ الاستقلالية الصحفية من جوهرها الأخلاقي.

- **خوارزمية التحرير: الاستبداد الرقمي والقرار الصحفي**

لا يمكن فهم سطوة سوق الانتباه دون تحليل دور الخوارزمية كوسيط تقني–اقتصادي يمارس سيادة مطلقة على القرار التحريري. في المواقع الإخبارية الجزائرية، أصبحت الخوارزمية سواء كانت تابعة للمنصات العالمية أو لأنظمة إدارة المحتوى هي المحرر الفعلي الذي يحدد معايير النجاح والفشل. إبستمولوجيا، تمثل الخوارزمية سلطة غير مرئية تعيد تعريف الخبر الهام ليصبح هو الخبر

الأكثر رواجا. هذا المنطق الحسابي يسلب الصحفي قدرته على ممارسة الحكم القيمي والمهني؛ فالمقال الذي لا يتوافق مع معايير تحسين محركات البحث (SEO) أو لا يثير تفاعل الخوارزمية يظل حبيس الظل، مما يدفع الصحافة الجزائرية نحو نمط من التوحيد المعياري للمحتوى، حيث تغدو الحقيقة خاضعة لمنطق الخوارزمية الربحي لا للمنطق الصحفي التنويري.

ت. مدرسة فرانكفورت والنقد الرقمي:

يقدم الاتجاه النقدي لمدرسة فرانكفورت، ولاسيما أطروحة الصناعة الثقافية، إطارا تفسيريا صلبا لتشريح ظاهرة التنميط التي أصابت الصحافة الإلكترونية الجزائرية في سياق التحول الرقمي؛ حيث يتم الانتقال من الصحافة كأداة للنقد والتنوير إلى الصحافة كمنتج نمطي يخضع لمنطق الآلة التسويقية. وبالتالي يعد استحضار أطروحات مدرسة فرانكفورت ضرورة إبستمولوجية لتفكيك بنية الصحافة الإلكترونية في الجزائر؛ حيث يوفر هذا الإطار عدسة نقدية تكشف كيف تحولت الممارسة الصحفية من فعل تنوير يستهدف الفضاء العام، إلى عملية تقنية لإنتاج سلع خبرية نمطية.

- **الاستلاب المعرفي وتشييء المحتوى الصحفي الجزائري:**

يرى Theodor W. Adorno و Horkheimer Max (**ثيودور و ماكس، 2006، الصفحات 147–148**) أن الصناعة الثقافية تعمل على تحويل الثقافة إلى سلعة تنتج وفق معايير صناعية صارمة تهدف إلى التنميط والضبط الاجتماعي. وبالإسقاط على الواقع الرقمي الجزائري، نجد أن المحتوى الصحفي قد فقد هالته النقدية ليتحول إلى منتج مشيّأ يخضع لآليات القالب الرقمي الموحد. إن الصحافة الإلكترونية الجزائرية، في سعيها لمسايرة تدفقات رأس المال الرقمي، اضطرت لتبني نموذج إنتاج يقدس القالب على حساب المضمون؛ حيث تصاغ الأخبار وفق صيغ جاهزة تضمن سرعة الدوران والانتشار. هذا التشييء يجعل من الخبر الصحفي مادة قابلة للاستهلاك السريع وتفتقر إلى العمق التحليلي والسياق التاريخي، مما يؤدي إلى حالة من الخمول الذهني لدى المتلقي، وهو الهدف الجوهري للصناعة الثقافية التي تسعى لإعادة إنتاج الوضع القائم لا نقده.

- **تنميط الاستهلاك السريع وتقويض الذات الناقدة:**

تتجلى سطوة الصناعة الثقافية **(J. M. & Theodor W., 2001, pp. 98-102)** في المواقع الإخبارية الجزائرية من خلال فرض معايير السهولة والتكرار لضمان التوافق مع اقتصاد الانتباه. إبستمولوجيا، تعمل هذه المواقع على هندسة المحتوى ليكون متوافقا مع ذائقة استهلاكية تم تزييفها مسبقا بفعل الخوارزميات؛ فاللجوء المكثف لصحافة الإثارة والعناوين النمطية ليس مجرد خيار تقني، بل هو ممارسة أيديولوجية تهدف إلى تقويض ملكة النقد لدى المواطن الجزائري وتحويله إلى مستهلك سلبي. إن معايير الاستهلاك السريع تفرض على الصحفي الجزائري التخلي عن وظيفته كمثقف عضوي ليصبح تقني تعبئة، حيث تختزل الحقائق المعقدة في صور نمطية وعناوين براقة، مما يؤدي إلى تآكل المجال العام الرقمي وتحويله إلى سوق للمقايضة العاطفية والربحية الصرفة.

- **التوحيد المعياري والارتهان للمنطق التقني–الاقتصادي:**

يؤكد رواد مدرسة فرانكفورت (**زيتون، 2023، صفحة 271**) أن التكنولوجيا في ظل الرأسمالية ليست محايدة، بل هي أداة للهيمنة تفرض التوحيد المعياري. في الجزائر، يظهر هذا في تشابه الخطاب الصحفي عبر مختلف المواقع الإلكترونية التي أصبحت نسخا مكررة لبعضها البعض، تلهث خلف ذات الترند وتخضع لذات المعايير الخوارزمية. هذا التوحيد يقتل التعددية الحقيقية؛ فالاختلاف بين المؤسسات الإعلامية الجزائرية بات شكليا وتنافسيا على كمية الاستهلاك وليس جوهريا في نوعية الطرح. إن الارتهان للمنطق التقني للمنصات الرقمية جعل من الاستقلالية التحريرية وهما بصريا؛ إذ أن القوة الدافعة للتحرير لم تعد الحقيقة بل التوافق مع شروط السوق، مما يجعل الصحافة الإلكترونية الجزائرية جزءا لا يتجزأ من منظومة التسلية الكبرى التي حذر منها *Adorno* [1] **(Douglas, 1995, pp. 33-35)**، والتي تغيب الوعي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المرير خلف حجاب من التدفقات الخبرية السطحية والنمطية.

[1]. Douglas Kellner, Media culture: cultural studies, identity and politics between the modern and the postmodern. London: Routledge and Kegan Paul, 1995, pp 33-35.

2/ المعلن كمركز ثقل في البيئة الإعلامية الجزائرية:

نستعرض فيما يلي تحول المعلن من مجرد ممول تقني إلى فاعل بنيوي يهيمن على مركز الثقل في النظام الإيكولوجي للإعلام الرقمي الجزائري. ففي ظل انحسار الدعم الحكومي التقليدي وهشاشة النماذج الاقتصادية البديلة، برز المعلن كقوة سوسيو–اقتصادية قادرة على إعادة تعريف الأولويات التحريرية، وفرض أنماط استهلاكية تتوافق مع منطق السوق، مما جعل الوجود المادي للمؤسسة الصحفية مرتهنا بمدى مواءمة خطابها مع المصالح التجارية والسياسية للجهات المانحة.

أ. أنطولوجيا الإشهار في الجزائر:

تعد دراسة أنطولوجيا الإشهار في الجزائر مدخلا رئيسا لفهم تحولات الوجود المادي للمؤسسة الإعلامية؛ حيث لم يكن الانتقال من الدعم الحكومي إلى التمويل الرقمي مجرد تغيير في مصدر الدفع، بل كان تحولا في ماهية العلاقة بين المؤسسة ومحيطها الاقتصادي والسياسي.

- **انزياح مركز الثقل من الريعية السياسية إلى الميوعة الرقمية:**

لطالما ارتبطت أنطولوجيا الوجود للصحافة الجزائرية (المكتوبة تحديدا) بمركزية الدعم الحكومي المتمثل في الوكالة الوطنية للنشر والإشهار(ANEP) ، وهو ما خلق نموذجا اقتصاديا قائما على الريع الإشهاري مقابل الولاء الضمني. ومع بروز الصحافة الإلكترونية، حدث انزياح في مركز الثقل نحو التمويل الرقمي العشوائي، حيث برز فاعلون اقتصاديون جدد (شركات الهاتف النقال، الخواص، والمنصات العالمية) التي لا تخضع لضوابط الدعم الصحفي بقدر ما تخضع لمنطق المردودية الحسابية (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 305**). هذا الانتقال أدى إلى زعزعة استقرار المؤسسات الإعلامية الناشئة؛ فبعد أن كان مركز الثقل سياسيا بامتياز، أصبح اليوم تقنيا–سوقيا يتسم بسيولة عالية وميوعة في المعايير، مما جعل الوجود المادي للصحيفة الإلكترونية الجزائرية هشا ومرتهنا بتقلبات مزاج المعلن الرقمي وخوارزميات الوصول.

- **التبعية الهجينة ومأزق المؤسسات الناشئة:**

أفرز واقع الانتقال الرقمي في الجزائر ما يمكن تسميته بالتبعية الهجينة، حيث تجد المؤسسات الإعلامية الإلكترونية نفسها مرتهنة لنمطين من السلطة في آن واحد (**لعياضي، 2024،**

صفحة 15). من جهة، لا تزال تلهث خلف الإشهار العمومي لضمان حد أدنى من البقاء المادي، ومن جهة أخرى، تضطر للخضوع لإملاءات التمويل الرقمي الخاص والمنصات العالمية لضمان الانتشار. هذه الهجانة خلقت مؤسسات مشوهة بنيويا، فهي لا تمتلك استقلالية النموذج التجاري الحر، ولا تحظى بحماية نموذج الخدمة العمومية المستقر. إبستمولوجيا، تؤدي هذه التبعية الهجينة إلى تشتت الهوية المهنية؛ إذ يصبح الصحفي الجزائري مطالبا بإرضاء الرقيب الإداري التقليدي تارة، والرقيب الخوارزمي–التجاري تارة أخرى، مما يفرغ مفهوم السيادة التحريرية من معناه ويحول المؤسسة الناشئة إلى كيان وظيفي يخدم مراكز قوى متعددة ومتناقضة.

- **عشوائية التمويل وتكريس اقتصاد الهامش:**

تتجلى عشوائية التمويل الرقمي بالجزائر في غياب آليات واضحة لتوزيع الحصص الإشهارية بناءعلى الجودة أو التأثير المجتمعي، واعتمادها بدلا من ذلك على كثافة النقر أو الولاءات الشخصية. هذا الواقع كرس ما يسمى باقتصاد الهامش، حيث تضطر المواقع الجادة إلى تقليص نفقاتها التحريرية وتسريح كفاءاتها أمام شح الموارد، بينما تنتعش مواقع الإثارة التي تتغذى على عشوائية التمويل الرقمي. إن هذا التحول الأنطولوجي جعل من البقاء في الساحة الإعلامية الجزائرية لا يرتبط بمدى تقديم خدمة معرفية رصينة، بل بمدى القدرة على التكيف المشوه مع سوق إشهارية غير مقننة، تفتقر إلى الشفافية وتغلب فيها المصلحة التجارية الآنية على الرهانات الديمقراطية والتنويرية للصحافة.

ب. الهشاشة التشريعية كأداة ضبط:

تعد الهشاشة التشريعية في المنظومة القانونية الجزائرية المنظمة لقطاع الإعلام الرقمي أحد أبرز كوابح الاستقلالية التحريرية؛ حيث يتحول الفراغ القانوني من مجرد نقص تقني إلى أداة ضبط سياسي واقتصادي غير مباشرة تمنح الجهات المانحة للإشهار سلطة مطلقة في توجيه المحتوى أو حجبه.

- **الفراغ القانوني كبيئة خصبة لسلطة المانح:**

إن غياب نص قانوني صريح وحداثي ينظم الإشهار الإلكتروني في الجزائر، ويفصل بوضوح بين المحتوى التحريري والمساحات الاشهارية، جعل من العلاقة بين المؤسسة الإعلامية والمعلن علاقة إذعان لا علاقة تعاقد تجاري مهني. في ظل هذا الفراغ، يبرز المعلن سواء كان قطاعا عاما ممثلا في الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) أو خواص كمانح وليس كمشتر لخدمة إشهارية؛ إذ يمنحه غياب القواعد الآمرة حق غير معلن على الخط التحريري. فالمؤسسة الإعلامية التي تفتقر لغطاء قانوني يحمي تدفقاتها المالية من المزاجية السياسية أو التجارية للمعلن، تجد نفسها مضطرة لتبني استراتيجيات المهادنة التحريرية لضمان استمرار التمويل (**منصور، 2022، صفحة 64**). هذا الوضع يكرس ما يمكن تسميته بالرقابة بالوكالة، حيث تقوم التشريعات القاصرة بمنح السيادة للمال على حساب المهنة.

- **ميكانزمات الضبط عبر الغموض التشريعي:**

يساهم الغموض التشريعي في تعزيز سلطة المعلن عبر ميكانزمات اقتصادية معقدة؛ فعدم وجود دفاتر شروط واضحة تضبط معايير توزيع الإشهار الإلكتروني بناء على نسب المشاهدة الحقيقية أو الجودة التحريرية فتح الباب أمام التوزيع القائم على الولاء. وبحسب دراسات نقدية، فإن هذا التعتيم القانوني يسمح للمعلن بممارسة نوع من الابتزاز الناعم، حيث يتم سحب الإشهار أو التهديد بسحبه عند التطرق لملفات حساسة تمس مصالح الجهة المانحة (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 317**). إبستمولوجيا، يؤدي هذا إلى تحويل الحق في المعلومة إلى امتياز مالي، حيث تصبح الاستقلالية التحريرية ترفا لا تطيقه المواقع الإلكترونية الناشئة التي تكافح من أجل البقاء في سوق تغيب فيه عدالة التوزيع القانوني.

- **حق "الفيتو"وتنميط الحقل الإعلامي الرقمي:**

أدى غياب التقنين الحازم للإشهار الرقمي إلى نشوء حالة من التوحيد القسري للخطاب الإعلامي في الجزائر؛ فالمؤسسات الإعلامية، وخوفا من تفعيل "الفيتو" المالي للمعلن، أصبحت تكرر ذات المحتوى الآمن وتتجنب التحقيقات الاستقصائية أو النقد البنيوي للفاعلين الاقتصاديين. إن الهشاشة التشريعية لم تكتف بجعل المعلن رقيبا، بل حولته إلى محرر أعلى يحدد

سلفا سقف التوقعات التحريرية. هذا الفراغ القانوني المتعمد أحيانا، يهدف إلى إبقاء الصحافة الإلكترونية في حالة من السيولة المالية التي تجعلها سهلة الانقياد، مما يعطل وظيفة الإعلام كسلطة مضادة ويحوله إلى ملحق إشهاري للجهات المانحة (**كريمي، 2018، صفحة 7**)

ت. ميكانزمات الرقابة الناعمة:

تعد ميكانزمات الرقابة الناعمة في البيئة الرقمية الجزائرية أكثر تعقيدا من الرقابة التقليدية؛ فهي لا تستند إلى المنع المباشر، بل إلى التوجيه الاقتصادي للمحتوى عبر اشتراطات تقنية وتجارية مسبقة، تجعل من البيئة الآمنة للعلامة التجارية قيدا إبستمولوجيا يحد من حرية النقد.

- مفهوم البيئة الآمنة للعلامة كإطار رقابي:

تعتمد الرقابة الناعمة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية على مفهوم تسويقي منقول من الأدبيات الغربية وهو سلامة العلامة التجارية يمارس المعلن (خاصة الشركات الكبرى) ضغطا غير مباشر عبر اشتراط ظهور إعلاناته في بيئات إيجابية خالية من الصراعات السياسية الحادة، أو التحقيقات الاجتماعية الصادمة، أو النقد الاقتصادي الجريء. إبستمولوجيا، يتحول هذا الاشتراط التجاري إلى رقابة قبلية ذاتية؛ حيث يقوم مديرو التحرير بتصفية المواضيع عالية الخطورة التي قد تنفر المعلن أو تجعله ينسحب بدعوى أن المحتوى غير ملائم لصورة المؤسسة المانحة.

- **ميكانزمات الضغط غير المباشر والتمويل المشروط:**

تعمل آليات الضغط غير المباشر عبر ما يمكن تسميته بالفلترة التلقائية، فالمعلن في الجزائر لا يتدخل عادة في حذف مقال معين، بل يضع قائمة سوداء للكلمات المفتاحية أو المواضيع التي لا يرغب في الارتباط بها عبر الإعلانات المبرمجة. هذا الميكانيزم يفرض على الصحفيين في المواقع الجزائرية نمطا من الكتابة التدجينية، حيث يتم استبعاد القضايا الجوهرية (مثل الفساد أو رداءة الخدمات) واستبدالها بمحتوى خفيف (Light Content) يضمن تدفق الإعلانات. هنا، تكمن خطورة الرقابة الناعمة في أنها تحول الصحافة من سلطة كشف إلى أداة تجميل للمحيط الاقتصادي للمعلن (**قادم، 2022، صفحة 417**).

- **تقييد النقد الصحفي الجاد وتنميط المجال العام:**

يؤدي اشتراط الأمن التجاري إلى تآكل وظيفة الصحافة الإلكترونية الجزائرية كرقيب على أداء المؤسسات الاقتصادي. فعندما يصبح المعلن هو الممول الوحيد في ظل غياب بدائل رقمية مثل الاشتراكات، يمتلك هذا الأخير حق غير مرئي على النقد الجاد. ويشير عبد المجيد رمضان إلى أن هذا الوضع خلق "صحافة مهادنة" (**عبد المجيد، 2018، صفحة 115**) تخشى المساس بمصالح المانحين، مما أدى إلى غياب الصحافة الاستقصائية الرقمية في مواضيع المال والأعمال بالجزائر. إن الرقابة الناعمة عبر بوابة الاقتصاد تجعل من الاستقلالية مجرد غطاء شكلي، بينما الجوهر التحريري يظل مرتهنا بخارطة طريق غير معلنة يرسمها المعلن عبر توزيع الميزانيات الإشهارية.

3/ سوسيولوجيا المهنة أمام ديكتاتورية النقرات:

نستقرئ فيما يلي التحولات البنيوية التي طرأت على الهوية المهنية للصحفي الجزائري في ظل هيمنة اقتصاد الانتباه، حيث تراجعت سلطة المحرر التقليدية لصالح ديكتاتورية النقرة. ونبحث في السلوك المهني داخل غرف التحرير الرقمية لتفكيك التوتر القائم بين أخلاقيات الخدمة العمومية وبين الإكراهات السوسيو–تقنية للخوارزميات، والتي حولت الممارسة الصحفية من فعل معرفي إلى استجابة آلية لمتطلبات الرواج والانتشار الرقمي.

أ. صراع الهويات:

تعد إشكالية صراع الهويات في الصحافة الإلكترونية الجزائرية من أعقد القضايا السوسيولوجية التي أفرزتها البيئة الرقمية؛ حيث لم يعد التحدي مقتصرا على مواجهة الرقابة السياسية، بل انتقل إلى عمق الذات المهنية للصحفي الذي يجد نفسه ممزقا بين مرجعيتين متناقضتين في الأهداف والوسائل.

- **انشطار الهوية: بين سدنة الحقيقة ومديري الانتباه**

يتمثل الصراع الهوياتي في التوتر القائم بين الهوية المهنية الكلاسيكية للصحفي، المستمدة من ميثاق الشرف وأخلاقيات المهنة التي تضع البحث عن الحقيقة وخدمة المصلحة العامة كأولوية إبستمولوجية، وبين الهوية المقاولاتية للمؤسسة الإعلامية الناشئة التي تتبنى منطق المقاولة الرقمية.

في الجزائر، يجد الصحفي نفسه مضطرا للعب دور مدير حركة Traffic Manager) **(Tra)** (أكثر منه محررا، حيث يطالب بإنتاج محتوى يغازل الخوارزميات ويضمن أعلى معدلات النقر لضمان البقاء المادي للمؤسسة. هذا الانشطار يؤدي إلى ما يسمى الاغتراب المهني، حيث تقاس كفاءة الصحفي الجزائري اليوم بمدى قدرته على جلب الزيارات وليس بمدى عمق تحقيقاته أو دقتها (**لعياضي، 2024**).

- **حسم التمويل: تغول منطق السوق على الأخلاقيات**

يعد التمويل الرقمي هو القوة المادية التي تحسم الصراع لصالح الهوية المقاولاتية. ففي ظل غياب الدعم العمومي المستقل وضعف ثقافة الدفع مقابل المحتوى في الجزائر، يصبح المعلن هو السيد المطلق. وبما أن المعلن يشتري الأرقام (نقرات، مشاهدات) لا المواقف، فإن المؤسسة تضغط على الصحفي لتبني منطق السوق. هنا، تتحول القيم الصحفية كالموضوعية والعمق إلى عائق اقتصادي، فالمقال الرصين الذي يتطلب وقتا وجهدا قد لا يحقق الحركة التي يحققها خبر مثير أو فيديو ترفيهي. وبذلك، يحسم التمويل الرقمي الجدل بتهميش الصحفي الباحث لصالح صانع المحتوى الجذاب، مما يفرغ الهوية المهنية من محتواها الأخلاقي (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 319**).

- **التطبيع مع الرداءة كاستراتيجية بقاء:**

يؤدي استقرار منطق السوق كمنتصر في صراع الهويات إلى نشوء ظاهرة التطبيع مع الرداءة داخل غرف التحرير الجزائرية. الصحفي، وتحت وطأة الحاجة المادية والارتهان التمويلي للمؤسسة، يبدأ في ممارسة الرقابة الذاتية ليس ضد السياسة، بل ضد الجودة. تصبح معايير تحسين محركات البحث والكلمات المفتاحية الأكثر بحثا هي الموجه الحقيقي للكتابة، مما يخلق هوية هجينة تفتقر للسيادة التحريرية. هذا التحول حوّل المؤسسات الإعلامية الإلكترونية الجزائرية إلى مصانع للنقرات تغيب فيها المسافة النقدية، ويصبح فيها الصحفي مجرد قطعة من آلة اقتصادية لا تعترف إلا بلغة الأرقام، مما يقوض الدور الديمقراطي للصحافة في الفضاء العمومي.

ب. إبستمولوجيا Clickbait (هيد):

تمثل إبستمولوجيا Clickbait في الفضاء الرقمي الجزائري تحولا جوهريا في معايير بناء المعرفة الخبرية؛ حيث لم تعد الحقيقة هي المبتغى النهائي للعملية التحريرية، بل أصبحت الإثارة هي الأداة الإبستمولوجية الوحيدة لضمان العبور إلى وعي المستخدم واقتناص نقرته.

- **انزياح المعايير من الأهمية المجتمعية إلى جاذبية النقر:**

أدت إبستمولوجيا النقر إلى تمييع حاد في الأجندة التحريرية للمواقع الجزائرية؛ فبدلا من ترتيب الأولويات بناء على الأهمية المرتبطة بقضايا الشأن العام والتنمية والسياسة، بات الترتيب يخضع لمعيار "الجاذبية. إبستمولوجيا، يعني هذا سقوط فلتر الجدارة الخبرية، إذ يصبح خبر عن حياة مشهور أو فيديو صادم يتصدر واجهة الموقع، بينما تزاح التحليلات الاقتصادية أو الأخبار السياسية الرصينة إلى الهوامش لأنها لا تملك طاقة إغرائية كافية للتحول إلى نقرات. هذا الانزياح يعيد صياغة الواقع الجزائري في ذهن المتلقي كواقع مشهدي تافه، تغيب فيه القضايا الهيكلية لصالح الأحداث العارضة والمثيرة.

- **تنميط الإثارة وتقويض الوظيفة الرقابية للصحافة:**

إن السعي المحموم وراء الانتشار كاستراتيجية بقاء مادي، أدى بالضرورة إلى تراجع وظيفة الصحافة كرقيب اجتماعي. ففي بيئة "طُعم النقرة"، يستبدل النقد البنيوي والتحقيق الاستقصائي بصحافة الفضيحة أو العناوين المضللة التي تكتفي بملامسة القشور لإثارة الغرائز الفضولية للمستخدمين. ويشير لعياضي إلى أن هذا الاستسهال التحريري في الجزائر خلق حالة من الضجيج المعلوماتي الذي يحجب الحقائق بدلا من كشفها؛ فالمؤسسة التي تلهث خلف النقرات لا تملك الوقت ولا الميزانية للاستثمار في الصحافة البطيئة التي تراقب وتحاسب، مما يحول الصحيفة الإلكترونية من أداة للمساءلة إلى أداة للتسلية السطحية (**لعياضي، 2024**).

- **تفتيت الوعي الجمعي وإبستمولوجيا الدهشة الزائفة:**

تعتمد إبستمولوجيا Clickbait على ميكانيزم الدهشة الزائفة عبر عناوين من قبيل "لن تصدق ما حدث" أو "شاهد قبل الحذف"، وهي استراتيجيات تهدف إلى استلاب إرادة

المستخدم وتوجيهها نحو محتوى فارغ القيمة. في السياق الجزائري، أدى هذا النمط إلى تفتيت الوعي الجمعي؛ حيث لم يعد الجمهور يجتمع حول قضايا وطنية كبرى، بل حول ترندات لحظية متلاحقة لا تترك أثرا معرفيا. ويؤكد (بغالية ورابح) (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 307**) أن هذا المسار أدى إلى أزمة ثقة بين الجمهور والمؤسسات الإعلامية المحلية، حيث بات المواطن ينظر للمواقع الإخبارية كصيادي نقرات لا كحماة للحقيقة، وهو ما يهدد السلم المعرفي ويفتح الباب أمام انتشار الأخبار الزائفة التي تجيد اللعب على أوتار الإثارة.

ت. أخلاقيات المهنة في المجال العام الرقمي:

يثير التوغل الخوارزمي في مفاصل العمل الصحفي بالجزائر إشكالية أخلاقية كبرى تتعلق بمدى صمود ميثاق الشرف الصحفي أمام جبروت الحسابية. ففي الوقت الذي تعلي فيه المواثيق الأخلاقية من شأن المسؤولية الاجتماعية والدقة، تفرض الخوارزمية معايير نجاح وفشل مادية صرفة، مما يجعل الأخلاقيات في حالة عطل إبستمولوجي.

- **انزياح المسؤولية الأخلاقية من المحرر إلى الخوارزمية:**

تطرح بيئة المجال العام الرقمي في الجزائر تساؤلا قلقا حول مصير ميثاق الشرف عندما يتنازل الصحفي (طوعا أو كرها) عن سلطته التقديرية لصالح الخوارزمية. إبستمولوجيا، الأخلاق فعل إنساني يستند إلى التمييز، بينما الخوارزمية كيان رياضي لا يدرك مفاهيم مثل المصلحة العامة أو الكرامة الإنسانية. في المواقع الجزائرية، أصبحت الخوارزمية هي التي تحدد معايير النجاح (عبر زيادة المشاهدات) ومعايير الفشل (عبر حجب المحتوى غير التفاعلي). هذا الانزياح يؤدي إلى تآكل المسؤولية الأخلاقية، إذ يتنصل الصحفي من تبعات نشر محتوى سطحي أو مثير بحجة أن هذا ما تطلبه الخوارزمية لضمان البقاء، مما يُفرغ ميثاق الشرف من جوهره القيمي ويحوله إلى نص بروتوكولي لا روح فيه.

- **معضلة الحقيقة في عصر الاستبقاء الخوارزمي:**

ينص ميثاق الشرف الصحفي الجزائري على "الحق في الوصول إلى معلومة صحيحة وصادقة"، غير أن الخوارزمية كمحرر فعلي لا تهتم بصدق المعلومة بقدر اهتمامها بقدرتها على الاستبقاء. هنا تبرز الفجوة الأخلاقية؛ فالمعلومة الزائفة أو المضللة غالبا ما تكون أكثر قدرة على توليد التفاعل من الحقيقة الجافة. وبحسب لعياضي، فإن ارتهان الصحافة الإلكترونية الجزائرية لمعايير النجاح الخوارزمية أدى إلى نوع من الاستقالة الأخلاقية، حيث يتم التضحية بالدقة التحريرية في سبيل السبق الرقمي الذي تباركه الخوارزمية، مما يضع مصداقية الحقل الصحفي ككل على المحك ويحول المجال العام إلى ساحة للتضليل الممنهج (**لعياضي، 2024**).

- **أتمتة الأخلاق وضياع الاستقلالية المهنية:**

تؤدي سطوة الخوارزمية إلى ما يمكن تسميته بأتمتة الأخلاق، حيث تصبح القرارات التحريرية مبنية على بيانات الأداء لا على القيم المهنية. في الجزائر، يجد الصحفي نفسه أمام ديكتاتورية الأرقام التي تفرضها المنصات؛ فإذا كان ميثاق الشرف يحث على احترام الخصوصية وتجنب التشهير، فإن خوارزميات الترند قد تدفع الصحفي لانتهاك هذه القيم بحثا عن حركية الموقع. ويؤكد (بغالية ورابح) أن استبدال عين المحرر بعين الخوارزمية أدى إلى ضياع الاستقلالية المهنية؛ فالنجاح لم يعد يقاس بالالتزام بأخلاقيات المهنة، بل بمدى القدرة على تغذية الخوارزمية بمحتوى يضمن تدفق التمويل، مما يجعل ميثاق الشرف الصحفي في مواجهة خاسرة مع منطق السوق الرقمية (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 308**).

4/ التحرر من ديكتاتورية السوق: رؤى بديلة واستشرافية

نستشرف فيما يلي المخارج النظرية والعملية الممكنة لكسر حلقة التبعية البنيوية للمعلن والمنصات العالمية، من خلال اقتراح نماذج اقتصادية بديلة تستعيد السيادة الإعلامية في الفضاء الرقمي الجزائري. ونركز بذلك على تحليل جدوى الانتقال من اقتصاد الانتباه إلى اقتصاد الثقة، عبر تفعيل آليات التمويل التشاركي، وإحياء مفهوم الخدمة العمومية الرقمية، وبناء تكتلات مهنية قادرة على امتلاك بنيتها التحتية الإشهارية والتقنية، بما يضمن تحرر الأجندة التحريرية من إكراهات السوق وتغول الخوارزميات.

أ. نموذج التمويل التشاركي:

يُطرح نموذج التمويل التشاركي كأحد أبرز المخارج النظرية والعملية لتجاوز مأزق التبعية للمعلن في الصحافة الإلكترونية الجزائرية؛ حيث يهدف هذا النموذج إبستمولوجيا إلى إعادة الاعتبار للسيادة الشعبية على المعلومة، من خلال بناء علاقة تعاقدية مباشرة بين الصحفي وجمهوره، بعيدا عن وساطة رأس المال أو تقلبات السياسة الإشهارية.

- **فلسفة التمويل التشاركي: نحو عقد اجتماعي إعلامي جديد**

تقوم فلسفة التمويل التشاركي في العمل الصحفي (**والحريات، 2021، صفحة 3**) على تحويل القراء من مستهلكين سلبيين إلى شركاء في الإنتاج. في السياق الجزائري، يمثل هذا النموذج محاولة لكسر ديكتاتورية السوق، فبدلا من أن يبيع الصحفي انتباه الجمهور للمعلن، يقوم الجمهور بتمويل استمرارية الحقيقة. إبستمولوجيا، يؤدي هذا إلى تحرير الأجندة التحريرية، إذ يصبح الصحفي مسؤولا أخلاقيا ومهنيا أمام الممول (الجمهور) الذي يدفع من أجل الحصول على معلومة مستقلة ورصينة. إن بناء هذه العلاقة التعاقدية المباشرة هو الضامن الوحيد لظهور صحافة استقصائية في الجزائر لا تخشى مقص الرقيب الناعم للمعلنين.

- **المعوقات الثقافية: مجانية المعلومة وأزمة الثقة**

تواجه إمكانية تطبيق التمويل التشاركي في الجزائر عائقا ثقافيا متجذرا يتمثل في ثقافة المجانية التي كرسها الفضاء الرقمي، فالجمهور الجزائري اعتاد على استهلاك الأخبار دون مقابل مادي، مما يجعل فكرة الدفع من أجل الصحافة غير مستساغة لدى قطاعات واسعة. وبحسب لعياضي، فإن هذه المشكلة ترتبط بعمق أزمة الثقة؛ فالجمهور لن يمول مؤسسة لا يرى فيها صوته أو لا تقدم له قيمة مضافة تتجاوز ما تقدمه مواقع Clickbait المجانية. لذا، فإن التحول نحو التمويل التشاركي يتطلب أولا تربية إعلامية تعيد الاعتبار للخبر كسلعة ثمينة تتطلب تكاليف إنتاج عالية، وهو مسار طويل يبدأ من استعادة المصداقية المفقودة (**لعياضي، 2024، صفحة 14**).

- **التحديات التقنية واللوجستية: بيئة الدفع الإلكتروني**

إلى جانب العائق الثقافي، تبرز التحديات التقنية كحجر عثرة أمام السيادة الرقمية للصحافة الجزائرية. إن نجاح التمويل التشاركي مرهون بوجود بنية تحتية متطورة للدفع الإلكتروني تتسم بالسهولة والأمان. في الجزائر، لا تزال هذه الآليات تعاني من بطء في الانتشار وفراغات تشريعية تنظم عمليات جمع التبرعات الرقمية للمؤسسات الإعلامية. ويؤكد (بغالية ورابح) أن غياب منصات وطنية مستقلة للتمويل التشاركي يضطر المؤسسات الجزائرية للجوء للمنصات العالمية مثل: Patreon2 أوGoFundMe)تعت(مما يخلق تبعية تقنية جديدة ويعقد وصول الأموال بسبب القيود البنكية على العملة الصعبة، مما يبقي هذا النموذج في إطار الطموح النظري بانتظار ثورة رقمية وتشريعية شاملة (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 311**).

ب. السيادة الإعلامية الرقمية:

تمثل السيادة الإعلامية الرقمية المخرج الاستراتيجي الأكثر راديكالية وعمقا لمواجهة تغول المنصات العالمية والتبعية للمعلنين؛ حيث تنصرف فلسفتها نحو امتلاك وسائل الإنتاج الرقمي وعدم الاكتفاء بإنتاج المحتوى، وذلك لضمان استقلالية القرار التحريري وتوطين القيمة الاقتصادية للإعلام.

- **فلسفة السيادة: امتلاك البنية التحتية كشرط للاستقلال**

تتجاوز السيادة الإعلامية مفهوم حرية التعبير لتصل إلى حرية التقنية. إبستمولوجيا، لا يمكن لصحافة إلكترونية جزائرية أن تدعي الاستقلال وهي تستخدم خوارزميات Google وFacebook لتوزيع محتواها وجلب إعلاناتها. إن المقترح النظري هنا يقوم على ضرورة بناء

[2]. تعتبر منصتا **GoFundMe** و**Patreon** من أبرز مواقع التمويل التشاركي عبر الإنترنت، ولكل منها استخدام محدد **GoFundMe** :هي الأفضل لجمع التبرعات الشخصية، الطبية، أو الخيرية الطارئة لمرة واحدة، بينما **Patreon** هي الخيار الأمثل للمبدعين (صناع المحتوى، فنانين) للحصول على تمويل مستدام ودوري من الجمهور (عضوية)، مع سهولة المشاركة عبر وسائل التواصل.

تكتلات إعلامية جزائرية كبرى تتجاوز تفتت المواقع الصغيرة. هذه التكتلات تهدف إلى كسر احتكار الوسطاء من خلال امتلاك بنى تحتية رقمية وطنية (خوادم، أنظمة توزيع، وقواعد بيانات) تضمن للمؤسسة الإعلامية الجزائرية السيادة على بيانات جمهورها أولا، وعلى مسارات تمويلها ثانيا، بعيدا عن شروط المنصات العابرة للقارات.

المنصات الإشهارية المستقلة: كسر طوق الوسيط العالمي

يتمثل الإجراء العملي لتحقيق هذه السيادة في إنشاء منصة إشهارية وطنية مستقلة مملوكة للتكتلات الإعلامية، تعمل كبديل تقني لشبكات الإعلانات العالمية. هذا النموذج يسمح للمؤسسات الجزائرية بالتعامل المباشر مع المعلن الوطني (العام والخاص) وفق دفاتر شروط مهنية تضعها المؤسسات الإعلامية نفسها، لا المنصات العالمية. وبحسب (بغالية ورابح)، فإن هذه الخطوة ستسمح باستعادة القيمة الفائضة التي تذهب حاليا كعمولات للمنصات الدولية، وإعادة ضخها في تجويد المحتوى الصحفي. إن امتلاك خوارزمية إشهارية سيادية يحرر الصحفي من ديكتاتورية النقرات العالمية ويسمح بتمويل المحتوى الجاد بناءً على معايير الأهمية الوطنية لا الإثارة الكونية (**بغالية و رابح، 2022، صفحة 312**).

- **التكتلات الإعلامية كدرع ضد التفتيت الاقتصادي:**

يؤدي تفتت المواقع الإلكترونية الجزائرية حاليا إلى ضعف قدرتها التفاوضية أمام المعلنين والمنصات. لذا، فإن بناء تكتلات يمنح الصحافة الجزائرية ثقلا اقتصاديا يمكنها من فرض الاستقلالية التحريرية كشرط غير قابل للتفاوض. ويشير لعياضي إلى أن السيادة الرقمية تتطلب إرادة سياسية لتشجيع الاندماجات الإعلامية وبناء فضاء رقمي وطني محمي تشريعيا، يمنع تغول الوسطاء الأجانب ويشجع المعلن الجزائري على الاستثمار في منصات وطنية تضمن سلامة العلامة وترتقي في الوقت ذاته بالمجال العام. إن هذا المسار هو السبيل الوحيد للانتقال من صحافة البقاء إلى صحافة السيادة التي تحمي الوعي الجمعي الجزائري من الاختراق الرقمي (**لعياضي، 2024**).

ت. إحياء الخدمة العمومية الرقمية:

يمثل مقترح إحياء الخدمة العمومية الرقمية المدخل القيمي والسياساتي الأهم لإعادة التوازن للفضاء الإلكتروني الجزائري؛ حيث ينتقل دور الدولة من المانح المشروط أو المراقب الزجري إلى دور الضامن الاستراتيجي لجودة المحتوى وتعدديته، وذلك عبر آليات تمويل مبتكرة تفصل بين الدعم المالي والوصاية التحريرية.

- **فلسفة الخدمة العمومية في العصر الرقمي:**

تتأسس الخدمة العمومية الرقمية على مبدأ أن المعلومة الجادة هي منفعة عامة وليست مجرد سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب. في السياق الجزائري، يعني هذا ضرورة تدخل الدولة لحماية التنوع الثقافي والسياسي الذي تهدده ديكتاتورية السوق. إبستمولوجيا، يهدف هذا النموذج إلى تحرير الصحفي من مطاردة الترند ومن إكراهات المعلن، عبر توفير بيئة مادية تسمح بإنتاج محتوى استقصائي وتحليلي يخدم المواطنة. إن إحياء هذا المفهوم يتطلب صياغة عقد رقمي جديد يعترف بالمواقع الإلكترونية الرصينة كشريك في التنمية المستدامة، وليس ككيانات تجارية محضة.

- **الصناديق المستقلة كآلية للتمويل غير المشروط:**

يكمن الحل العملي لضمان حرية التعبير في إنشاء صناديق دعم الصحافة الرقمية، وهي هيئات تتمتع باستقلالية إدارية ومالية كاملة عن الحكومة. تغذى هذه الصناديق من ضرائب تفرض على أرباح المنصات العالمية الكبرى مثل ضرائبGAFAM (تفر) أو من مساهمات قطاع الاتصالات، وتوزع أموالها بناءً على معايير الجودة المهنية والالتزام بأخلاقيات المهنة لا على الولاء السياسي. وبحسب (بغالية ورابح)، فإن هذا النمط من التمويل يكسر حلقة الابتزاز المالي، حيث يحصل الموقع الإلكتروني الجزائري على دعم مادي يسمح له بدفع رواتب محترمة لصحفييه، مما يحصنهم ضد إغراءات المال الفاسد أو ضغوط المعلن، ويضمن بقاء الخط التحريري مستقلا **(بغالية و رابح، 2022، صفحة 315)**.

- **التوفيق بين الدعم المادي والحرية التحريرية:**

تتمثل المعضلة الكبرى في كيفية ضمان ألا يتحول دعم الدولة إلى قيد جديد. ويقترح لعياضي (**لعياضي، 2024**) أن يتم ذلك عبر مجالس حكماء أو سلطات ضبط مشكلة من أكاديميين ومهنيين مشهود لهم بالكفاءة، تتولى هي الإشراف على منح الدعم بعيدا عن السلطة التنفيذية. إن إحياء الخدمة العمومية الرقمية في الجزائر يتطلب ترسانة تشريعية تحمي الصحفي المستفيد من الدعم من أي تدخل في خياراته التحريرية، بل وتعتبر التدفق المالي حقا قانونيا للمؤسسة الملتزمة بالخدمة العمومية وليس هبة يمكن سحبها عند النقد. هذا النموذج هو الوحيد القادر على إنتاج صحافة عميقة تواجه سطحية Clickbait وتساهم في بناء مجال عام رقمي ديمقراطي.

النتائج:

1. انتقل الخبر في الصحافة الإلكترونية الجزائرية من كونه خدمة عمومية (قيمة استعمالية) إلى سلعة رقمية (قيمة تبادلية)، حيث أصبح إنتاجه مرتهنا بقدرته على جلب النقرات واسترضاء المعلن، مما أدى إلى تمييع الأجندة التحريرية.
2. يمارس المعلن الرقمي "فيتو" إشهاري غير مباشر عبر اشتراط بيئة محتوى آمنة تجاريا مما قوض قدرة الصحافة الإلكترونية على ممارسة دورها كرقيب اجتماعي واستقصائي.
3. أصبحت الخوارزمية هي المحرر الفعلي الذي يحدد معايير النجاح والفشل المهني؛ حيث تغلبت ديكتاتورية الانتباه على مواثيق الشرف الصحفي، مما أدى إلى تغليب الإثارة على الأهمية المعرفية.
4. تعاني المؤسسات الإعلامية الجزائرية الناشئة من تبعية هجينة ناتجة عن فراغ تشريعي؛ فهي ممزقة بين إرث الريع الإشهاري التقليدي وبين عشوائية التمويل الرقمي، مما جعل استقلاليتها التحريرية استقلالية صورية تفتقر للسند المادي.

5. أدى الصراع بين الهوية الصحفية والهوية المقاولاتية إلى انتصار منطق السوق، حيث تحول الصحفي من فاعل تنويري إلى تقني محتوى يعمل على تلبية رغبات المنصات العالمية والوسطاء الإشهاريين.

التوصيات: للخروج من مأزق ارتهان المحتوى وتعزيز السيادة الإعلامية الرقمية في الجزائر، يقترح المقال الآتي:

- دسترة الحماية المالية للصحافة عبر إصدار قانون خاص بالإشهار الإلكتروني يضمن توزيعا عادلا وشفافا للميزانيات الإشهارية بناءً على معايير الجودة والتعددية، وليس الولاء أو عدد النقرات فقط.
- تقنين الخدمة العمومية الرقمية من خلال وضع إطار قانوني يعترف بالمواقع الإخبارية الجادة كمرافق عامة تستحق الدعم الحكومي غير المشروط بالولاء السياسي.
- بناء تكتلات إعلامية كبرى عن طريق تشجيع الاندماج بين المواقع الإلكترونية الجزائرية لخلق كيانات اقتصادية قادرة على التفاوض مع المعلنين والمنصات العالمية من موقع قوة.
- توطين التكنولوجيا الإشهارية من خلال الاستثمار في بناء منصات إشهارية وطنية مستقلة تكسر احتكار الوسطاء الأجانب وتضمن بقاء القيمة الاشهارية داخل الدورة الاقتصادية المحلية.
- تطوير ميثاق أخلاقيات رقمي عبر تحديث مواثيق الشرف لتتضمن موادا صريحة تحمي الصحفي من ضغوط الخوارزمية وتمنع الانزلاق نحو Clickbait المضلل.
- تفعيل التمويل التشاركي عن طريق إطلاق مبادرات لتعزيز ثقافة الدفع مقابل المحتوى وبناء منصات وطنية للتمويل الجماعي تضمن علاقة تعاقدية مباشرة مع الجمهور.
- التحول نحو الدراسات البينية وتكثيف البحوث التي تجمع بين (علوم الإعلام والاتصال، الاقتصاد الرقمي، وهندسة الخوارزميات) لفهم أعمق لآليات تحكم رأسمالية المنصات في الحقل الإعلامي الجزائري.

خاتمة:

تأسيسا على ما سلف، نخلص إلى أن استقلالية الصحافة الإلكترونية في الجزائر لم تعد رهينة المقص التقليدي للسلطة، بل أضحت صراعا وجوديا في مواجهة رأسمالية المنصات التي أعادت هندسة الحقل الإعلامي وفق منطق حسابي لا يعترف إلا بلغة الربح وتسييل الانتباه. إن الارتهان لسطوة المعلن والوسطاء الرقميين لم يؤد فقط إلى هشاشة النموذج الاقتصادي للمؤسسات الناشئة، بل تسبب في اغتراب إبستمولوجي للصحفي الجزائري، الذي وجد نفسه مجبرا على التضحية بعمق الخبر كخدمة عمومية لصالح إثارة Clickbait لضمان البقاء المادي، مما حوّل الفضاء الرقمي من ساحة للتنوير إلى سوق للضجيج المعلوماتي وتفتيت الوعي الجمعي.

إن الخروج من شرنقة هذه الرقابة الناعمة يفرض بالضرورة القطيعة مع النماذج الريعية التقليدية والعبور نحو سيادة إعلامية رقمية تتجاوز إنتاج المحتوى إلى امتلاك وسائله التقنية ومنصاته الإشهارية المستقلة. فالحرية التحريرية في العصر الرقمي تظل مجرد وهم بصري ما لم تُسند ببيئة تشريعية تحمي الخدمة العمومية وتفتح آفاقا لتمويل تشاركي يبني عقدا اجتماعيا مباشرا بين الصحفي وجمهوره.

وفي نهاية المطاف، يبقى التحدي الأكبر أمام الصحافة الإلكترونية الجزائرية هو كيفية استعادة ثقة القارئ كمواطن لا كوحدة بيانات، لتحويل ديكتاتورية السوق إلى ديمقراطية المعرفة التي تليق بتطلعات المجتمع في مجال عمومي رقمي حرّ ومسؤول.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أدورنو ثيودور، و هوركايمر ماكس. (2006). *جدل التنوير: شذرات فلسفية*. (جسور جورج، المترجمون) بيروت: دار الفارابي.

- رمضان عبد المجيد. (2018). *الإعلام والسلطة السياسية في الجزائر*. الجزائر: زمزم ناشرون وموزعون.

المقالات:

- أمينة بغالية، و عمار رابح. (2022). الصحافة الالكترونية،بين النموذج الاقتصادي الجديد وإشكالية التمويل. *مجلة دراسات ، 11* (2).
- جميلة قادم. (2022). إشكالية التمويل الاشهاري في المؤسسات الصحفية وتأثيره على استقلالية وحرية الإعلام، الصحافة المكتوبة الخاصة نموذجا. *مجلة الرواق ، 8* (1).
- حسام منصور. (2022). الاشهار في البيئة الرقمية: مفاهيم أساسية. *مجلة التمكين الاجتماعي ، 4* (2).
- زوليخة زيتون. (2023). النقد الرقمي العربي بين كرونولوجيا التجريب ومفاهيم في طور التشكل. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، 17* (2).
- علي كريمي. (7 فبراير، 2018). *دراسات إعلامية*. تاريخ الاسترداد 2026 مارس، 15، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/mediastudies/documents/3b8acefe638d4aa88c2e03c1bf2ffcc4_100.pdf
- نصر الدين لعياضي. (30 ماي، 2024). *دراسات إعلامية*. تاريخ الاسترداد 15 مارس، 2026، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5937
- وهيبة بلحاجي. (2021). الرهانات الاقتصادية والتشريعية للصحافة الالكترونية والصحف المطبوعة في الجزائر ما بين 2015-2021. *مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية ، 1* (1).

التقارير:

- المركز الإقليمي للحقوق والحريات. (6 يناير، 2021). المركز الإقليمي للحقوق والحريات. تاريخ الاسترداد 15 مارس، 2026، من التمويل التشاركي واستقلالية المؤسسات الصحفية: https://shortlink.uk/1rpjQ

المراجع باللغة الأجنبية:

- Douglas, K. (1995). *Media culture: cultural studies, identity and politics between the modern and the postmodern.* London: Routledge and Kegan Paul.
- Garnham, N. (1990). *Capitalism and Communication: Global Culture and the Economics of Information.* London: SAGE.
- J. M., B., & Theodor W., A. (2001). *the Culture Industry: Selected Essays on Mass Culture.* London: Routledge.
- Jonathan, H. (2014). *Critical Political Economy of The Media: An Introduction.* London & New York: Routledge, Taylor & Francis Group.
- Machesney, R. W. (2013). *Digital Disconnect: How Capitalism is turning the Internet against Democracy.* New York: New Press.
- Mosco, V. (2009). *The Political Economy of Communication. 2nd Edition.* London: SAGE.